# الامولة والتنمية المستدامة في الاقتصاد الفلسطيني وتأثير الاحتلال الصهيوني

**Financialization and sustainable development in the Palestinian econmy and the impact of the Zionist occupation**


**م.م. احمد إبراهيم هزاع**

**M.M. Ahmed Ibrahim Hazza**

**ا.م.د بشار صبيح محمد**

**Dr. Bashar Subaih Muhammad**

**ا.م.د باسم علي حسين**

**Dr. Basem Ali Hussein**

Basem.a.hussein@aliraqia.edu.iq

07809075968

## ملخص البحث

تقوم التنمية المستدامة بعملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية على أنْ تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، وتُعدّ هذه التنمية في أي دولة هي معيار لتقدم الدولة في مختلف المجالات لاسيما الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية والصحية والتعليمية، والدول اليوم بأكملها ركبت موجه التغيير في ظل العولمة، التي خلقت إنفتاح سياسي واقتصادي واجتماعي وتقني عبر التكنولوجيا الحديث مصورة ومن خلال الشركات المتعددة الجنسيات كأحد أدوات العولمة، في هذا البحث سنبيّن علاقة التنمية المستدامة بعملية الأمْوَلة وما تأثير الاحتلال الصهيوني على هذه العلاقة، قسمتُ الموضوع على مبحثين ولكلّ مبحث ثلاثة مفاصل ، ففي المبحث الأول تحدثتُ عن مفهوم الأمْوَلة وكيفية تطبيقها على الاقتصاد الفلسطيني، وفي المبحث الثاني بيّنتُ مدى قدرة التمويل الفلسطيني على استيعاب مستجدات الواقع ومدى تطبيق التنمية المستدامة.

**الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الأمولة، الاقتصاد الفلسطيني.**

**Abstract of the research:**

Research title: (Financialization and sustainable development in the Palestinian economy, and the impact of the Zionist occupation)

Sustainable development is the process of developing land, cities, communities, and businesses to meet the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their needs. This development in any country is a criterion for the progress of the state in various fields, especially economic, political, social, environmental, health, and educational. Today, all countries have ridden the wave of change in light of globalization, which has created political, economic, social, and technical openness through modern technology and through multinational companies as one of the tools of globalization. In this research, we will show the relationship between sustainable development and the process of financialization and the impact of the Zionist occupation on this relationship. I divided the topic into two sections, each with three chapters. In the first section, I talked about the concept of financialization and how to apply it to the Palestinian economy. In the second section, I showed the extent of Palestinian financing's ability to absorb developments in reality and the extent of sustainable development.

Keywords: Sustainable development, financialization, Palestinian economy.

## المقدمة

من صفات الاقتصاد الفلسطيني أنّه المعزول بتبعية عالية لإسرائيل، فبدون تحويلات العاملين ودعم المانحين في الخارج أو في إسرائيل لا يجري أيّ تحفيز للنمو- ومع ذلك- بحلول نهاية عام ٢٠٠٧، خففت سلطة النقد الفلسطينية من سياساتها المحافظة السابقة بشأن الإقراض، مما وضع القطاع المصرفي في مقدمة المشهد الاقتصادي في فلسطين.(١)

**أهمية البحث:**

في هذا البحث سنبيّن كيف غيّر النظام المالي في ديناميات الاقتصاد الفلسطيني وكيف يمكن أن يكون لذلك بدوره آثار على التنمية لا سيما وقد جلبت الآثار المختلطة للموجة المتزايدة من التنمية المالية تحديات جديدة إلى سلطات السياسات الاقتصادية.

**مشكلة البحث:**

التنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، مما لاشك فيه، إنّ التنمية المستدامة في أي دولة هي معيار لتقدم الدولة في مختلف المجالات لاسيما الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية والصحية والتعليمية، والدول اليوم بأكملها ركبت موجه التغيير في ظل العولمة، التي خلقت إنفتاح سياسي واقتصادي واجتماعي وتقني عبر التكنولوجيا الحديث مصورة ومن خلال الشركات المتعددة الجنسيات كأحد أدوات العولمة.

**خطة البحث:**

قسمتُ الموضوع على مبحثين ولكلّ مبحث ثلاثة مفاصل ، ففي المبحث الأول تحدثتُ عن مفهوم الأمْوَلة وكيفية تطبيقها على الاقتصاد الفلسطيني، وفي المبحث الثاني بيّنتُ مدى قدرة التمويل الفلسطيني على استيعاب مستجدات الواقع ومدى تطبيق التنمية المستدامة.

---

(١) https://cds.birzeit.edu/ar/home-ar/ تمت المشاهدة بتاريخ: ١٥/ ٢/ ٢٠٢٥.

# المبحث الأول
# الأمْوَلة والقطاع المالي في فلسطين

ويتضمن ما يأتي:
- أولاً: مفهوم الأمْوَلة.
- ثانياً: القطاع المالي في فلسطين
- ثالثاً: استكشاف التوسع المالي في فلسطين.

## أولاً: مفهوم الأمْوَلة.

خلال العقد الماضي تمّ إنتاج الكثير من البحوث الأكاديمية عن التوأم الطبيعي للتوسع المالي، أي ليبرالية [١] السوق في السياق الفلسطيني. في الواقع، ركزت معظم هذه الإصدارات على البرنامجين المتتاليين للحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة «إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة» لعام ٢٠٠٩ و «موعد مع الحرية» لعام ٢٠١٠، وهما برنامجان مستوحيان من الحوكمة الليبرالية [٢] إلى حد كبير ومصاغان بلغتها على نحو ما حددته مؤسسات بريتون وودز وما يسمى بتوافق آراء ما بعد واشنطن. مع ذلك، هناك اتفاق واسع على أن «نشأة هذه الأيديولوجية في السياق الفلسطيني تعود إلى وقت أبكر بكثير ولها جذور أعمق. [٣]

### ما هي الأمْوَلة؟

كما هو الحال مع العولمة والنهج الليبرالي، إنّ الأمولة مصطلح معقد يشمل مواضيع كثيرة ويمكن معالجته من عدة زوايا، غير أنّ هذا المصطلح يشير من منظور عام، وفي سياق الاقتصادات

(١) الليبرالية الاقتصادية هي السياسة الاقتصادية في الليبرالية الكلاسيكية، والتي ترفضها الليبرالية الاجتماعية (أو الاشتراكية)، إنها فلسفة اقتصادية تدعم اقتصاد عدم التدخل. الأيديولوجية السياسية اليوم ، يان آدامز، مطبعة جامعة مانشستر، مانشستر، ٢٠٠١م: ٢٠.

(٢) الليبيرالية: هي فلسفة سياسية تقوم على مبادئ الحرية والمساواة. مقال بعنوان: الحوكمة.. كأحد مفاهيم الليبرالية الجديدة، د. ذو الفقار عبود، جريدة الثورة السورية- ١٦/ ٣/ ٢٠٢٤.

(٣) عراقيل الليبرالية الجديدة في وجه تحرّر فلسطين ،مجلة الدراسات الفلسطينية، رجاء الخالدي وصبحي سمور، العدد/ ٨٨، ٢٠١١.

الأصغر ذات الأسواق المالية الناشئة، إلى ظاهرة مرتبطة بالتوسع السريع نسبياً في القطاع المالي مقارنة بالاقتصاد الحقيقي مع التركيز على القطاع المصرفي.

لطالما اعتبر توسع القطاع المالي تطورا اقتصادياً إيجابياً، ولكن كشف الركود الكبير في ٢٠٠٨ عن حالات يؤدي فيها الكثير من النشاط المالي في الاقتصاد إلى تخفيض النمو الحقيقي هما يجادلان في أن العلاقة بين النشاط المالي والنمو تتخذ شكل منحنى U مقلوباً، حيث أن النمو النظري يرفع من مستوى النشاط المالي إلى أقصى حد. هذا يعني أن توسع القطاع المالي حتى مرحلة معينة يسهم في النمو والتنمية ولكن العلاقة تنعكس بعد ذلك. (١)

والبعض أشاروا إلى أن هناك عتبة لزيادة النمو إلى أقصى حد تتحدد عند النقطة التي تصل فيها الائتمانات للقطاع الخاص إلى ١٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. (٢)

ويشير آخرون إلى أنّه مع نمو القطاع المالي، يبدأ في التنافس مع الاقتصاد الحقيقي على الموارد الشحيحة مما يخلق عقبة أمام نمو الإنتاجية هما يوضحان أن نقطة التحول تقترب من ٩٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. (٣)

وفي إطار نفس الفرضية يجادل آخرون بأنّ الاقتصادات الناشئة لم تصل بعد إلى المستوى الأمثل للنشاط المالي وأنها لا تزال تتطلب المزيد من التعميق المالي. (٤)

وهناك من يشير إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين النشاط المالي والنمو في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تلحق بالبلدان المرتفعة الدخل في مستويات إنتاجيتها. هذا يثير سؤالاً مهماً بشأن موقف فلسطين في هذه العملية. (٥)

---

(١) نمو الإنتاجية والتقدم التكنولوجي في الاقتصاد الفلسطيني: أدلة تجريبية من الضفة الغربية، كاشيواغي، ك، مجلة ساينبرس المحدودة، ٢٠١٦، المجلد ٦ / ١-٤.

(٢) ينظر: تحرير سوق رأس المال، والنمو الاقتصادي، وعدم الاستقرار، ستيجليتز، ج. مجلة التنمية العالمية، ٢٠٠٠، المجلد ٢٨/ ١٠٧٥-١٠٨٦.

(٣) ينظر:إعادة تقييم تأثير التمويل على التسويات الدولية، تشيكيتي، إس. جي. وخروبي، إي، بازل ، البنك الأمريكي، ٢٠١٢.

(٤) ينظر: إعادة التفكير في التعميق المالي: الاستقرار والنمو في الأسواق الناشئة، اهاي، ر.، وتشيهاك، م.، وندياي، ب.، وباراخاس، أ.، مجلة الاقتصاد المؤسسي، ٢٠١٥: ١٧/ ٧٣-١٠٧.

(٥) ينظر: حان الوقت لإعادة التفكير ولكن ليس للتخلي عن المساعدات الدولية للفلسطينيين، براون، ن. ج. ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. واشنطن العاصمة، ٢٠١٨: ٢٥.

أما في فلسطين فقد اشتدّ اقتراض الأسر والشركات خلال اثني عشر عاماً، من ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨ إلى ٦٤٫٧٪ حتى ٢٠٢٠، أو ما يساوي ١٠٫١ مليار دولار بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٢٠، طرأت زيادة في التسهيلات الائتمانية بأكثر من خمسة أضعاف، بما في ذلك زيادة بمقدار ٢٠ ضعفاً تقريباً في قروض الاستهلاك الشخصي و ١٠ أضعاف في قروض العقارات والإنشاءات وتطوير الأراضي في المتوسط، على مدى السنوات الاثنتي عشرة الماضية، كان كل دولار إضافي من المخرجات المحلية مصحوباً بدولار إضافي من الديون. (١)

نستعرض أدناه مجموعة من الحقائق المجردة ذات الصلة لإثبات أنّ الاقتصاد الفلسطيني ليس استثناء من عملية الأمولة الجارية في جميع أنحاء العالم، مع احتفاظه بخصائصه المميزة، قد يكون لذلك تداعيات مهمة لفهم عملية التنمية في فلسطين وتحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام، وبدورنا نركز التحليل بشكل أساسي على المؤشرات المصرفية؛ لأنّ القطاع المصرفي يهيمن على النظام المالي في فلسطين.

## ثانياً: القطاع المالي في فلسطين (٢)

يفتقر القطاع المالي الفلسطيني الى جملة من الأمور؛ لذا فهو لا يزال في مرحلة مبكرة من التطور، ويهيمن عليه القطاع المصرفي، كما يفتقر إلى أسواق للسندات والمشتقات المالية، وفي عام ٢٠١٩، بلغت أصول القطاع المصرفي حوالي ١٧٫٩ مليار دولار أو ٩٥٪ من إجمالي أصول القطاع المالي، مقارنة بأقل من ١ مليار دولار (٥٪) لمؤسسات الإقراض المتخصصة وشركات التأمين وشركات التأجير المالي مجتمعة. (٣)

كما يهيمن القطاع المصرفي على سوق الأسهم الفلسطينية، حيث يمثل ١٫٣٠٪ من القيمة السوقية و ٤٢٫٨٪ من عدد الأسهم المتداولة. إن النمو غير المتناسب للقطاع المصرفي يشكل أحد السمات المميزة لعملية التوسع المالي. يتضح ذلك بشكل خاص منذ عام ٢٠٠٨ حينما أصدرت سلطة النقد الفلسطينية تعليمات بتخفيف اللوائح المتعلقة بتوفير التسهيلات الائتمانية. قد أتاح ذلك مقترناً بارتفاع حاد في التحويلات وتمويل المانحين في فترة ما بعد عام ٢٠٠٦

(١) ينظر: التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة، ٢٠٢١، دولة فلسطين ، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله ، فلسطين: ٦٥.

(٢) جميع الإحصاءات في هذا القسم مصدرها سلطة النقد الفلسطينية، ما لم يشر إلى غير ذلك.

(٣) https://www.pma.ps/Portals/٠/U تمت مشاهدته بتاريخ: ١٣/ ٢/ ٢٠٢٥

تحقيق نمو سنوي متوسط قدره ٪٧٫٥ في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢. مع ذلك، عندما تقلصت المساعدات واشتدت التوترات السياسية أصبحت التسهيلات الائتمانية المصرفية مصدراً حيوياً لتحفيز الاقتصاد بالمقارنة مع فترة ما قبل عام ٢٠١٢. (١)

شهد النشاط المصرفي نمواً استثنائياً وغير متناسب في القيمة منذ تشكيله، حيث بلغ إجمالي الأصول الموحدة للبنوك العاملة في فلسطين ١٩٫٩ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠ (١٢٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بمتوسط نمو مركب سنوي بلغ ٩٫٦٪ منذ عام ١٩٩٦ مقارنة بنسبة نمو ٧٫٣٪ في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الحالية).(٢)

قد يكون من المتوقع أنْ يحدث ذلك بالنسبة لقطاع لم يكن موجوداً عملياً في حقبة ما قبل عام ١٩٩٤ مع ذلك من الجدير بالملاحظة أنّ النمو في الناتج المحلي الإجمالي قد تباين بشكل واسع تبعاً للتغيرات في الظروف السياسية ومستوى الأموال التي يتم ضخها في الاقتصاد، ولكن على الأقل منذ عام ٢٠٠٧، كشفت أصول القطاع المصرفي عن نمو مستقر نسبياً (٪٩٫٣ في المتوسط) هذا يثير تساؤلات حول كيفية تمكن القطاع من النمو وتحسين قدرته على الربح حتى عندما كان الاقتصاد ينكمش، مما يلقي بظلال من الشك على التفاعل بين الاقتصاد الحقيقي والقطاع المالي.

بلغت التسهيلات الائتمانية والتي هي المحرك الرئيسي للأصول المصرفية، ١٠ مليارات دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠، أي ٥٠٫٠٪ من إجمالي الأصول أو ٦٨٫٣٪ من الودائع الخاصة، بعد أنْ كانت ١٨٫٣٪ في عام ١٩٩٦.

يمنح ما يصل إلى ٧٨٫١٪ من مجموع الائتمانات للقطاع الخاص، (٣) كما نما إجمالي الودائع غير المصرفية بنسبة ٩٫٢٪ سنوياً، ليصل إلى ١٥٫١ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠، نسبة ٩٦٫٩٪ منها ودائع خاصة قد شهد القطاع المصرفي نمواً ملحوظاً في الودائع (الاستحقاقات) ومحافظ القروض (الأصول) على مدى العقد الماضي، بما يعلو بكثير عن المتوسط العالمي. مع ذلك، فإن هذا أمر مفهوم بما أن القطاع لا يزال ناشئاً بالمقارنة مع القطاعات المصرفية الأخرى

---

(١) https://cds.birzeit.edu/ar/home-arتمت مشاهدته بتاريخ: ١٣/ ٢/ ٢٠٢٥ /

(٢) ينظر: التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة، ٢٠٢١: ٧٢.

(٣) تملي لوائح سلطة النقد الفلسطينية بضرورة أنْ توضع ٩٪ من الودائع كاحتياطي لدى سلطة النقد الفلسطينية وضرورة الاحتفاظ بنسبة ٦٪ أخرى من الودائع كاحتياطي سيولة في خزائن البنوك. التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة، ٢٠٢١: ١٠٢.

الأقدم سناً والراسخة. علاوة على ذلك، يتركز معظم النشاط المصرفي في الضفة الغربية بمساهمة محدودة من قطاع غزة، بما يعكس أثر الحصار المستمر منذ ١٤ عاماً والانقسام والحروب المتتالية وعدم الاستقرار، يأتي حوالي ٩٠٪ من ودائع العملاء من الضفة الغربية، التي تمثل أيضا ٩٠٪ من التسهيلات الائتمانية. (١)

**ثالثاً: استكشاف التوسع المالي في فلسطين.**

تعدّ زيادة حجم الديون غير المسددة من السمات المميزة للاقتصاد الفلسطيني على مدى العقد الماضي من جملة أمور أخرى، هذا الأمر واضح في الشكل (١) الذي يبين تطور مجموع التسهيلات الائتمانية بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٢٠، بالقيمة المطلقة وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، نما إجمالي الدين بشكل أسرع بكثير من الناتج المحلي الإجمالي، إذ ارتفع من ٨ر١١٪ إلى ٧ر٦٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كما نما في الضفة الغربية بوتيرة أسرع بكثير مما هو في قطاع غزة، من ٣ر١٣٪ إلى ٧ر٧١٪ بالمقارنة مع نموه في قطاع غزة من ٨ر١٠٪ إلى ٣ر٣٢٪ خلال الفترة نفسها. يبدو أن عام ٢٠٠٨ يمثل نقطة فاصلة، حيث ازداد إجمالي الدين بسرعة أكبر بالمقارنة مع فترة ما قبل عام ٢٠٠٨. قد حدث ذلك في الوقت الذي خففت فيه السلطة الوطنية الفلسطينية من سياساتها المحافظة بشأن الإقراض. (٢)

بلغ إجمالي الائتمان المحلي للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ٢ر٥٢٪ في عام ٢٠٢٠، بالمقارنة مع ١ر٨٣٪ في الأردن و٤ر٦٥٪ في إسرائيل. (٣)

هذا يدلّ على أنّ فلسطين تلحق بمستوى التعمق المالي الذي تشهده مناطق أخرى في المنطقة. (٤)

---

(١) ينظر: التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة، ٢٠٢١: ٨٤.

(٢) https://cds.birzeit.edu/ar/home-ar/تمت المشاهدة بتاريخ: ١٥/ ٢/ ٢٠٢٥.

(٣) https://data.worldbank.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS تمت المشاهدة بتاريخ: ١٥/ ٢/ ٢٠٢٥

(٤) آفاق التنمية في فلسطين ٢٠٢١، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس): ٦٢.

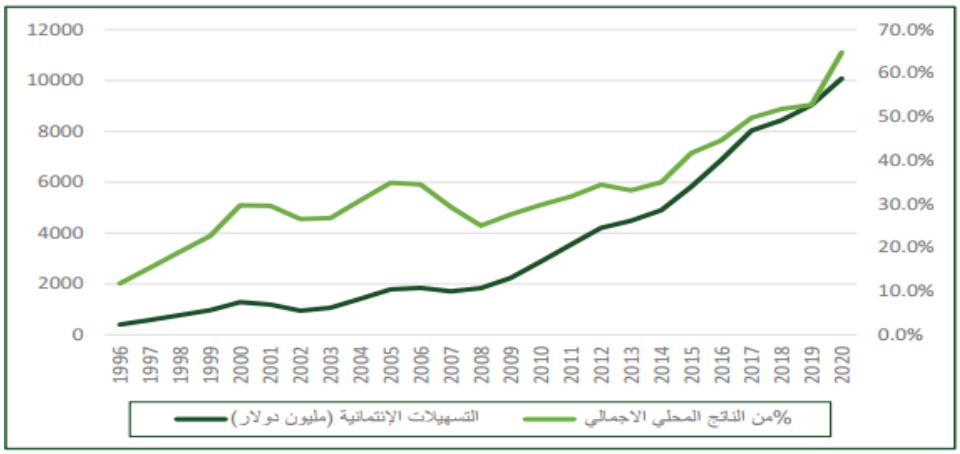


الشكل (١) إجمالي التسهيلات الائتمانية بملايين الدولارات الأمريكية ونسبتها من الناتج المحلي ١٩٩٦-٢٠٢٠

من السمات المميزة الأخرى تطور التسهيلات الائتمانية كنسبة مئوية من مجموع الودائع. لقد تجاوز نمو التسهيلات الائتمانية النمو في الودائع، حيث ارتفعت النسبة المئوية للتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع من ٢٣٫٥٪ في عام ١٩٩٦ إلى ٦٦٫٦٪ في عام ٢٠٢٠. هذا المؤشر يبلغ ٧٨٫١٪ في الأردن و ٨٦٫٥٪ في إسرائيل حسب عام ٢٠١٧. (١)

وينبغي أنْ يُشار الى أنّه قد ارتفعت ديون كل من قطاع الأعمال والأسر المعيشية بشكل حاد منذ عام ٢٠٠٨، ولكن ديون الأسر ارتفعت بشكل أسرع بكثير بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٦ منذ عام ٢٠١٧، استمرت الديون في النمو في جميع القطاعات لكنها تنمو بشكل أسرع في قطاع الأعمال. يمكن تقسيم ديون الأسر المعيشية إلى الاقتراض لتمويل شراء العقارات السكنية (٣٨٫٩ من المجموع حسب عام ٢٠٢٠) والسيارات (١٣٫٣٪)، والاستهلاك الشخصي (٤٥٫٩٪)، في حين ساهمت المكونات الثلاثة في نمو ديون الأسر، فإن قروض الاستهلاك الشخصي ارتفعت بسرعة خاصة بزيادة قدرها ٢٠ ضعفاً بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٢٠، كانت هذه الزيادة حادة بشكل خاص في العامين ٢٠١١ و٢٠١٢، عندما شهدت البلاد مظاهرات ضد السياسات الاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية وارتفاع تكاليف المعيشة، وعند ربط النقاط بعضها ببعض، يمكن أن يميل المرء إلى الاستنتاج بأن الأسر رأت بديلاً في القطاع المصرفي التغطية النفقات المتزايدة لأن

(١) https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=١٢٥٠&series=GFDD.SI تمت المشاهدة بتاريخ: ١٤/ ٢/ ٢٠٢٥، ٠٤.

الحكومة لم تكن قادرة على مواكبة مسؤوليتها الاجتماعية. أدى هذا في نهاية المطاف إلى ارتفاع المديونية، ولا سيما بين الأسر التي تفتقر إلى المعرفة المالية والتي لم تكن قادرة على الوصول إلى القروض من قبل. (١)

أما بالنسبة لديون قطاع الأعمال، فإنّ الاتجاهات تعكس التشوه الهيكلي الذي تم تحليله أعلاه، حيث حصة قطاع الأعمال والخدمات الاستهلاكية هي الأكبر (٣٤٪) من الإجمالي حسب عام ٢٠٢٠، تليها العقارات والإنشاءات (٢٧٪) فالتصنيع (١٤٫٢٪) . تبلغ الحصة المجمعة للزراعة والسياحة والنقل حوالي ٨٫١ قد ارتفع دين قطاع العقارات والإنشاءات بمقدار ١٠ أضعاف بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٢٠، وكان الارتفاع واضحاً بشكل خاص بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٩ مما قد يعكس نشأة فقاعة عقارات. اعتباراً من عام ٢٠١٩ شكلت الإنشاءات وتطوير الأراضي والسيارات والقروض الشخصية مجتمعة ٤١٫٦٪ من إجمالي المبالغ المستحقة، وكانت الحكومة مسؤولة عن ١٧٫٢٪ والتمويل التجاري وخطابات الاعتمادات ١٧٫٤٪ . في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، شكلت هذه الفئات الثلاث حوالي ٧٦٫٢٪ من محفظة القروض، في حين كانت جميع الفئات الأخرى أي التصنيع والزراعة والسياحة والخدمات مجتمعة مسؤولة عن النسبة المتبقية. علاوة على ذلك، فإن مصادر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في فلسطين، والتي تمثل أكثر من ٩٦٪ من جميع المنشآت الاقتصادية محدودة أيضاً. فمحفظة القروض الإجمالية لمؤسسات الإقراض المتخصصة، التي تعمل في الغالب مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تبلغ ٢٦٢٫٥ مليون دولار، أو أقل من ٢٫٦٪ من محفظة قروض البنوك. (٢)

(١) ينظر: آفاق التنمية في فلسطين، ٢٠٢١: ٦٣.

(٢) https://www.pcma.ps/News_Docs/Anuual_Report_٢٠١٩٪٢٠.pd تمت المشاهدة بتاريخ : ١٤/ ٢/ ٢٠٢٥.

## المبحث الثاني
## التمويل الفلسطيني والتنمية المستدامة

ويتضمن:
- أولاً: الاقتصاد الفلسطيني: نظرة عامة.
- ثانياً: الجهود الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة.
- ثالثاً: عدد السكان وتأثيره على الإقتصاد والتنمية.

### أولاً: الاقتصاد الفلسطيني: نظرة عامة.

لا يزال الترابط بين التمويل والتنمية غامضاً مع وجود آراء ونتائج متناقضة في السياقات المختلفة، إنّ تحسين فرص الوصول إلى التمويل يسهم في نهاية المطاف في رفع مستويات الرفاه والإنتاجية عن طريق السماح بالاستثمار في رأس المال المادي والبشري على السواء، ومن شأن تحسين الكفاءة في تخصيص رأس المال وتخفيف القيود الائتمانية عن الفقراء أن يسرعا النمو الكلي ويحدا من الفقر وعدم المساواة في الدخل مع ذلك، يجادل كم متنامي من البحوث بأن القطاع المالي يشارك بشكل متزايد في أنشطة السعي وراء الريع بدلاً من الوفاء بوظيفته الأساسية المتمثلة في تخصيص رأس المال للاستخدامات الإنتاجية.

إنّ التحرير المالي- مقترناً بالتقدم في التكنولوجيا- سمح للتمويل بالهيمنة على المشهد الاقتصادي العالمي وخلق خطاباً اجتماعياً جديداً يستند إلى المعايير المالية للجدارة الائتمانية نشأ نظام اجتماعي يتسم بزيادة استقطاب الدخل حيث إنّ الأغنياء، أولئك الذين يملكون غالبية الأصول المالية يزدادون غنى من خلال السعي وراء الريع والاستغلال والمضاربة بالأصول. (١)

يضيف تقرير الأمم المتحدة عن الوضع الاجتماعي العالمي لعام ٢٠١٠ أنّ التحرير المالي قد يؤدي إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة، إذ من منظور التوزيع، تستفيد فئات مختلفة من التنمية المالية بدرجات متفاوتة تكون الشركات الصغيرة والأسر المعيشية الفقيرة في وضع غير مؤات بسبب

(١) ينظر: تركيز الثروة وتوزيع الدخل والبدائل للولايات المتحدة، تايلور، ل.، وعمر، ورضاي، أ. ، سلسلة أوراق عمل معهد الفكر الاقتصادي الجديد، أوناران،٢٠١٥ :١٧، والتمويل والتنمية الاقتصادية،ستورم، س، حول الكفاءة الاجتماعية للتمويل الحديث، مجلة التنمية والتغيير، المجلد ٤٩، العدد ٢. مارس، ٢٠١٨: ٣٠٢-٣٢٩.

ارتفاع مستوى المخاطر التي تواجهها نتيجة الافتقار إلى الضمانات والتاريخ الائتماني، ولا سيما في المستويات الأدنى للتنمية الاقتصادية، كما إنّه من الصعب إقامة صلة تجريبية بين الوصول إلى الائتمانات والرفاه الاجتماعي، لا سيما بين الأسر التي تنفق المزيد على الاستهلاك. (١)

فالبلدان مثل فلسطين، التي لديها حصة أقل من التصنيع ونظم مالية أكثر توجهاً نحو السوق تكون لديها حصة أعلى من الائتمان الأسري، فرضيتنا هي أنّ الأسواق المشوهة وسيئة التنظيم تحت الاحتلال لا تنطوي فقط على مخاطر على الاستقرار المالي (أو التوسع المالي الذي يحفز النمو) ولكنها أيضاً تعزز مجموعة من عمليات السعي وراء الريع ومراكمة الثروة تستمر دون رادع ودون تقييم.

أما فيما يتعلق بمستويات المعيشة، ربما تكون قيمة مؤشر التنمية البشرية قد ارتفعت وانخفض معدل الفقر في الضفة الغربية التي شهدت الجزء الأكبر من التنمية المالية على مدى العقد الماضي، مع ذلك فإن الفقر في الضفة الغربية حساس للغاية للصدمات الصغيرة التي تؤثر في النفقات والدخول هما يوضحان أنه حتى انخفاض الإنفاق بنسبة ٥٪ في الضفة الغربية يمكن أن يزيد من الفقر بنسبة تصل إلى ١٦٪ من خلال انخفاض الإنفاق بنسبة ١٥٪ سيزيد الفقر في الضفة الغربية بنسبة تصل إلى ٥٠٪. يعكس ذلك ضعف الأسر المعيشية في الضفة الغربية وتعرضها العالية نسبياً لتقلبات السوق، حيث تكون النفقات حساسة للصراع ومعتمدة على المعونات والقدرة على الوصول إلى القروض ونجد في عام الجائحة ٢٠٢٠ مثالاً يشهد على ذلك. (٢)

أما بالنسبة لعدم المساواة في الدخل، فقد انخفض مؤشر جيني لتفاوت الاستهلاك في الضفة الغربية في حين بلغ استهلاك أغنى ١٠٪ من الأسر ٤٫٥ أضعاف استهلاك أفقر ١٠٪ من الأسر في عام ٢٠١٧، بانخفاض عن ٤٫٨ أضعاف في عام ٢٠١١ من التفسيرات المحتملة لارتفاع التفاوت في الدخل الذي يناقش باستفاضة أكبر (أدناه بالمقارنة مع انخفاض التفاوت في الاستهلاك، أن توافر الائتمان ساعد الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض على الاستمرار في نمط استهلاكها من خلال الديون هذا سمح لها بأن تستهلك أكثر اليوم في ظل توقعات بارتفاع الدخل غداً. يحتاج هذا الافتراض إلى فحص إحصائي دقيق. غير أنه إذا صح، فقد يشير إلى أن النمو في التسهيلات الائتمانية قد واكب انخفاضاً في التفاوت لأن الاستهلاك يمكن أن يوفر فهماً أفضل

(١) حان وقت إعادة التفكير: ٣٤.

(٢) ينظر: أعراض المرض: هل تعاني إسرائيل من المرض الهولندي؟، بالاتنيك ر. ر.، تافور، ت.، وفولدمان، ل، مجلة طاقات، ٢٠١٩: ١٢/ ٢٧٥٢.

المعايير المعيشة مقارنة بالدخل. من الجدير بالملاحظة أن التفاوت في الاستهلاك الفلسطيني منخفض بالمعايير العالمية، ولكنه قريب من المتوسطات الإقليمية. (١)

في الختام يوضح يمكن القول أنّه ينبغي على الحكومات أنْ تنظم التراكم والتوزيع بطريقة مرغوبة اجتماعياً لكي يكون للتمويل تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية وهو نهج لم تطرقه السلطة الوطنية الفلسطينية بعد بالبناء على هذه الحجة. (٢)

إنّ الاقتصادات المعجزة في شرق آسيا تقدم مثالاً جيداً يمكن فيه للتمويل أن يكمل التقدم الاجتماعي. فيجب أن يدمج في «العقلية الإنمائية والترتيبات المؤسسية والإلزامات السياسية لدولة إنمائية.... بدلاً من السماح للأسواق المالية بضبط بقية الاقتصاد والمجتمع بأسره، يتعين ضبط التمويل نفسه من قبل سلطة اجتماعية موازنة تتولى تنظيمه لكي يعمل في الاتجاهات المرغوبة اجتماعياً» (٣)

**ثانياً: الجهود الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة.**

إن القمة العالمية حول التنمية المستدامة (ريو + ١٠) في جوهانسبرج ركزت اهتمام العالم حول الإجراءات الواجب إتخاذها لتحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان، وضمن التحضيرات لهذه القمة شاركت السلطة الوطنية الفلسطينية ومن خلال سلطة جودة البيئة في الاجتماعات الإقليمية للدول العربية ودول حوض البحر المتوسط، وذلك لوضع إطار يحدد المواضيع الأساسية طاط، والمسك يو ذات الأولوية والإجراءات التي يتطلب إتخاذها على المستوى المحلي والإقليمي، والدولي نحو تحقيق تنمية مستدامة على مدى العقد القادم وما بعده.

تهدف التنمية المستدامة إلى تحسين حياة كل شعوب العالم دون استنزاف الموارد الطبيعية، وعدم الإجحاف بحق الأجيال القادمة، وفي هذا الإطار فإنّ التنمية المستدامة بالنسبة للشعب التنمية التي تضمن السلام والاستقرار، وبيئة صحية، ونمو اقتصادي، وعدالة اجتماعية التقرير الأول حول التنمية المستدامة في فلسطين، ويهدف إلى تحديد القوى المؤثرة في مجالات

---

(١) https://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.GINI?view=map&year=٢٠١٩ تمت المشاهدة بتاريخ: ١٤/ ٢/ ٢٠٢٥.

(٢) المالية والاقتصاد العالمي، إبستاين، جي. إيه، دار إدوارد إلجار للنشر: شلتنهام، المملكة المتحدة، ونورثامبتون، ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٥: ١٧٣.

(٣) التمويل والتنمية الاقتصادية،ستورم، س، حول الكفاءة الاجتماعية للتمويل الحديث: ٣٠٢-٣٢٩

التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، كما يهدف التقرير إلى إبراز الجهود ، قامت بها السلطة الفلسطينية إلى شرح التحديات التي تواجهها، والأليات المقال مجالات المختلفة خلال السنوات الماضية، إضافة الوطنية. (١)

لا شك بأنّ التنمية المستدامة أصبحت من أهم قضايا العصر الحالي، لما تهدف إليه من توازن بين الاحتياجات الحالية واحتياجات الأجيال القادمة في المستقبل، وقد عملت هيئة الأمم بعد ٢٠١٥ وحتى ٢٠٣٠ مع الشعوب وكل المستويات الاجتماعية لمساعدة الأمم للصمود أمام الأزمات والدفع نحو النمو المستدام الذي يحسن من جودة الجميع، ولقد كانت التنمية حقاً تاريخياً تتمتع به الدول. (٢)

ولقد أصبح ممارسة هذا الحق في أيامنا الحالية ضرورة ملحة من أجل تعايش الجميع معاً، وهو ما يتطلب تقديم الدعم والعمل على من أجل ضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة لجميع دول العالم ومنها دولة فلسطين، وفي الوقت الذي نواجه فيه العديد من التحديات التي تؤثر بشكلٍ كبير على البيئة ومواردها الطبيعية والصحية والتعليمة والثقافية. (٣)

إنّ مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الجديدة على بيئة الأعمال الفلسطينية فقد بدأ العمل بها بدءًا من ٢٠٠٩ حيث كان ذلك واضحا من خلال البيانات المالية المنشورة من قبل المصارف والوحدات الإقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين. (٤)

وتعتبر تنمية الموارد البشرية في الدول الناميةأمراً مهماً حيث أنّ هذه التنمية لا تسهم فقط في زيادة أعداد قوة العمل المدربة والازمة للاستجابة للاحتياجات الوطنية ولكنها تسهم أيضًا في تحسين نوعية الحياة وفرص العمل بشكل عام، وهنا نذكر أنّه لا يجب أنْ تكون التربية عبئاً على التنمية بحيث تستهلك الشيء الكثير.

بالإضافة إلى ما تتكفله هذه التربية من نفقات تقتطع اقتطاعاً من مشروعات التنمية، كما هو الحال في بعض الدول، أو دول ما يسمى «العالم الثالث» التي تنفق أموالاً طائلة على تنمية

---

(١) ينظر: ملخص التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة في فلسطين للتحضير للقمة العالمية حول التنمية المستدامة في جوهانسبرغ ٢٠٠٣م.

(٢) المكتبات الفلسطينية كشريك في تحقيق التنمية المستدامة، عنان حمد، وكالة معاً، بيت لحم، ٢٠١٨م: ٧٦.

(٣) ينظر: المرجع نفسه: ٧٨.

(٤) أثر التنمية المستدامة على الأداء المالي والسوقي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين، حمدان العابد، ومحمد نواف، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٨م.

اقتصادها وتعليمها، والنتيجة مخرجات غثة قليلة لا ترقى لحجم التوقعات والأهداف المرسومة؛ لذا يجب أن تكون الدراسة الصحيحة عوناً ورافداً للتنمية بكافة أشكالها ومسمياتها، وهنا ينبغي أن تكون برامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي في طليعة المساهمين في إحداث التنمية المستدامة في فلسطين. (١)

كان لزاماً علينا أن نقوم بعملية تخطيط شامل لكافة المجالات والصحية والتعليمية، لوضع الأساس لتحقيق تنمية مستدامة في محاولة الخروج من الدائرة المغلقة التي خلفها الاحتلال الاسرائيلي من أجل تضييق الاقتصاد الفلسطيني، إلى الدائرة المفتوحة لركب موجة التنمية في مختلف القطاعات في محاولة تشكل الأولى من نوعها كدولة تحت احتلال لمسايرة الدول المتقدمة وضمان حق تقرير مصير الش الفلسطيني وفق القانون الدولي والمعاهدات الدولية.

**ثالثاً: عدد السكان وتأثيره على الإقتصاد والتنمية.**

يشكل التعداد السكاني لدولة ما عبء ثقيل عليها، لذلك تسعى دول، مثل الصين في ضبط عدد المواليد من خلال سياسة تنظيم الأسرة، وفي فلسطين بلغ : عدد الفلسطينيين المقدر في العالم في نهاية عام ٢٠١٩ حوالي ١٣,٣٥٠ مليون فلسطيني ٥,٠٣٩ مليون في دولة فلسطين، وحوالي ١,٥٩٧ مليون فلسطيني في أراضي ١٩٤٨ ، وما يقارب ٥,٩٨٦ مليون في الدول العربية ٧٢٧ ألف في الدول الأجنبية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير إحصائيعن عدد سكان فلسطين في حلول نهاية عام ٢٠١٩

أصبح وضع الخدمات الصحية متدهوراً نتيجة للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة وخصوصاً خلال فترة انتفاضة الأقصى، حيث منعت القوات الإسرائيلية وصول الطواقم الطبية والمرضى إلى المستشفيات، وبالمثل فإن قطاع التعليم يعاني - أيضا - من صعوبات كثيرة الجيش الإسرائيلي الأكثر من ١٠٦ مدرسة، وإغلاق أكثر من ١٢٩٠ مدرسة.

إن عملية التنمية واستدامة الدولة الفلسطينية في خطر بسبب السيطرة الإسرائيلية على الأرض والموارد ، فرغم أنّ المساحة الإجمالية لفلسطين التاريخيةحوالي (٢٧ألف كم٢) إلا أنّ ما يقع تحت السيادة الفلسطينية هو الضفة الغربية وتبلغ مساحتها (٥٦٥٥ كم٢) وقطاع غزة وتبلغ مساحته (٣٦٥كم٢) ، والذي يمثل أكثر مناطق العالم اكتظاظاً بالسكان ، ولا تمثل مساحة

(١) ينظر: دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، خالد دويكات، جامعة القدس المفتوحة، نابلس، ٢٠٠٩.

الضفة الغربية وقطاع غزة سوى (٢٢٪) من مساحة فلسطين التاريخية. (١)

يمثل هذا النمو السكاني في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، وزيادة نسبة البطالة والفقر التحدي الأساسي الذي يواجه تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، حيث أصبح يعيش قرابة ٦٤٥ألفاً من تعداد السكان في المناطق الفلسطينية المحتلة تحت خط الفقر بالمقارنة مع ٢٢٪ في عام ١٩٩٨م كما أن نسبة البطالة تجاوزت ٥٧٪ من مجموع القوى العاملة في المجتمع الفلسطيني. (٢)

وفي ضوء ما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: ما دور الجهود الفلسطينية في حل مشكلة الإقتصاد الخانقة، وتتمثل في جانبين:

الجانب النظري: تبرز أهمية هذا الجانب في تناوله لموضوع هام وشيّق يتعلق بالتنمية المستدامة والتي تهدف إلى تحسين حياة كل شعوب العالم دون استنزاف الموارد الطبيعية، وعدم الإجحاف بحق الأجيال القادمة وصولاً إلى تحقيق التنمية في مختلف مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية لتحقيق استقرار اقتصادي وسياسي.

الجانب التطبيقي: تبيان دور الجهود الفلسطينية في ضوء التنمية المستدامة، وذلك من خلال واقع كل من القطاعات الصحية والبيئية والاقتصادية والتعليمية في تحقيق التنمية المستدامة لتعزيز التنمية في كافة مجالاتها وتحقيق الاستقرار وصولا الى تحقيق الرفاهية. (٣)

وينبغي أنْ نشير الى أنّ جميع القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والتجارة والسياحة والمواصلات والعمران قد تضررت بسبب الإهمال طوال فترة الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى العدوان الإسرائيلي الأخير، حيث تم تدمير معظم مقومات الاقتصاد الفلسطيني، فلقد انخفضت مساهمة القطاع الزراعي لإجمالي الناتج المحلي من ٢٢٪ نهاية الثمانينات إلى ١٠٪ خلال العشر سنوات الأخيرة، حيث قامت قوات الاحتلال بتجريف مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، وإقتلاع أكثر من مليون شجرة مثمرة، إضافة إلى قتل آلاف الحيوانات والطيور،

(١) الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين –استراتيجيات مقترحة-، حسام أبو عليان، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٧: ٧١.

(٢) دور جامعة القدس المفتوحة كمحرك رئيس للتنمية المستدامة في فلسطين، خالد دويكات، جامعة القدس المفتوحة، نابلس، ٢٠١٨م: ٥٣.

(٣) ينظر: المجلة الدولية لبحوث ودراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية(IJHS) تصدرها الجمعية العربية لأصول التربية والتعليم المستمر، ٢٠٢٠: ٢٦٠-٢٦١.

وتدمير البيوت الزراعية، وآبار المياه.

وفي نفس الوقت إنخفض الاستثمار في قطاع الصناعة إلى أقل من ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٠م، وبالمثل فإن قطاع التجارة والذي كان يلعب دوراً متميزاً بالنسبة للا قتصاد الفلسطيني، ويوظف أكثر من ١٧,٥٪ من مجموع القوى العاملة يواجه صعوبات كبيرة فيما يتعلق بحركة البضائع من وإلى الأراضي الفلسطينية؛ نتيجة الحواجز العسكرية الإسرائيلية على مداخل المدن والقرى الفلسطينية، كما أن مساهمة السياحة في الاقتصاد المحلي إنخفضت إلى أدنى مستوى لها؛ وذلك نظراً للحصار الإسرائيلي المستمر منذ سبتمبر ٢٠٠٠م على المناطق الفلسطينية. (١)

(١) ينظر: الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين –استراتيجيات مقترحة-: ٧٤.

**الاستنتاجات والتوصيات.**

**أولاً: الاستنتاجات:**

تبيّن لنا من خلال البحث ما يأتي:

١- الأمْوَلة مصطلح يشير من منظور عام، وفي سياق الاقتصادات الأصغر ذات الأسواق المالية الناشئة، إلى ظاهرة مرتبطة بالتوسع السريع نسبياً في القطاع المالي مقارنة بالاقتصاد الحقيقي مع التركيز على القطاع المصرفي.

٢- وجود علاقة إيجابية قوية بين النشاط المالي والنمو في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تلحق بالبلدان المرتفعة الدخل في مستويات إنتاجيتها.

٣- ينبغي على الحكومات أنْ تنظم التراكم والتوزيع بطريقة مرغوبة اجتماعياً لكي يكون للتمويل تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية وهو نهج لم تطرقه السلطة الوطنية الفلسطينية بعد بالبناء على هذه الحجة.

٤- تهدف التنمية المستدامة إلى تحسين حياة كل شعوب العالم دون استنزاف الموارد الطبيعية، وعدم الإجحاف بحق الأجيال القادمة، وفي هذا الإطار فإنّ التنمية المستدامة بالنسبة للشعب التنمية التي تضمن السلام والاستقرار

ثانياً: التوصيات:

توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات، كان من أهمها ما يلي:

١- على الصعيد السياسي: مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته من أجل إيجاد بيئة ملائمة لدعم الجهود الرامية لتحقيق الاستقرار والسلام، وذلك بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتطبيق السيادة الدائمة والكاملة للشعب الفلسطيني على مصادره الطبيعية بما في ذلك السيطرة على الأرض، والمصادر المائية، والحدود والأجواء الفلسطينية.

٢- على الصعيد الاجتماعي: دعم خطط العمل والبرامج الوطنية للتخفيف من حدة الفقر، وزيادة دخل الفرد، وبناء القدرات، ودعم الشباب الفلسطيني، وإعطاء أهمية أكبر للتعليم المهني والتدريب الملائم، والإدارة السليمة للمصادر البشرية.

٣- على الصعيد الاقتصادي: تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لإعادة بناء البنية الاقتصادية التي دمرها الاحتلال الإسرائيلي بما في ذلك إنهاء حالة الحصار المفروضة على المدن والقرى الفلسطينية.

# المصادر والمراجع

١- إعادة تقييم تأثير التمويل على التسويات الدولية، تشيكيتي، إس. جي. وخروبي، إي، بازل، البنك الأمريكي، ٢٠١٢.

٢- آفاق التنمية في فلسطين ٢٠٢١، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس).

٣- الأيديولوجية السياسية اليوم ، يان آدامز، مطبعة جامعة مانشستر، مانشستر، ٢٠٠١م.

٤- تركيز الثروة وتوزيع الدخل والبدائل للولايات المتحدة، تايلور، ل.، وعمر، ورضاي، أ. ، سلسلة أوراق عمل معهد الفكر الاقتصادي الجديد، أوناران،٢٠١٥

٥- حان الوقت لإعادة التفكير ولكن ليس للتخلي عن المساعدات الدولية للفلسطينيين، براون، ن. ج. ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. واشنطن العاصمة، ٢٠١٨.

٦- دور جامعة القدس المفتوحة كمحرك رئيس للتنمية المستدامة في فلسطين، خالد دويكات، جامعة القدس المفتوحة، نابلس، ٢٠١٨م.

٧- المالية والاقتصاد العالمي، إبستاين، جي. إيه، دار إدوارد إلجار للنشر: شلتنهام، المملكة المتحدة، ونورثامبتون، ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٥.

**الرسائل والأطاريح والتقارير والمجلات والمواقع:**

٨- إعادة التفكير في التعميق المالي: الاستقرار والنمو في الأسواق الناشئة، اهاي، ر.، وتشيهاك، م.، وندياي، ب.، وباراخاس، أ.، مجلة الاقتصاد المؤسسي، ٢٠١٥.

٩- أعراض المرض: هل تعاني إسرائيل من المرض الهولندي؟، بالاتنيك ر. ر.، تافور، ت.، وفولدمان، ل، مجلة طاقات، ٢٠١٩.

١٠- تحرير سوق رأس المال، والنمو الاقتصادي، وعدم الاستقرار، ستيجليتز، ج. مجلة التنمية العالمية، ٢٠٠٠.

١١- التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة، ٢٠٢١، دولة فلسطين ، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله ، فلسطين.

١٢- التمويل والتنمية الاقتصادية،ستورم، س، حول الكفاءة الاجتماعية للتمويل الحديث، مجلة التنمية والتغيير، المجلد ٤٩، العدد ٢. مارس، ٢٠١٨.

١٣- الحوكمة.. كأحد مفاهيم الليبرالية الجديدة، د. ذو الفقار عبود، جريدة الثورة السورية- ١٦/ ٣/ ٢٠٢٤.

١٤- عراقيل الليبرالية الجديدة في وجه تحرّر فلسطين ،مجلة الدراسات الفلسطينية، رجاء الخالدي وصبحي سمور، العدد/ ٨٨، ٢٠١١.

١٥- المجلة الدولية لبحوث ودراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية(IJHS) تصدرها الجمعية العربية لأصول التربية والتعليم المستمر، ٢٠٢٠.

١٦- ملخص التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة في فلسطين للتحضير للقمة العالمية حول التنمية المستدامة في جوهانسبرغ ٢٠٠٣م.

17- https://cds.birzeit.edu/ar/home-ar/

18- https://www.pma.ps/Portals/0/U

19- https://cds.birzeit.edu/ar/home-ar

20- https://cds.birzeit.edu/ar/home-ar

21- https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=1250&series=GFDD.SI.